«الوطني»: استمرار المفاوضات حول مشاركة القطاع الخاص اليوناني في حل أزمة الديون اليونانية

قال تقرير «الوطني» ان العام الحالي بدأ مترافقا مع العديد من المخاوف إزاء النمو الاقتصادي الصيني وأزمة الديون الاوروبية السيادية وذلك بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بإعادة رسملة بعض البنوك، فضلا عن التساؤلات العديدة حول استمرارية النمو الاقتصادي الأميركي، حيث من الملاحظ حاليا تبدد هذه المخاوف مع حلول عام 2012 باعتبار أن موازنة الودائع مع البنك المركزي الاوروبي قد تراجعت بشدة خلال الاسبوع الحالي، كما أن عدد مطالبات تعويضات البطالة قد تراجع إلى أدنى مستوى له منذ شهر مارس من عام 2008 هذا ويستمر البنك المركزي الاوروبي بتقديم الدعم للسندات البرتغالية كما أن اسبانيا قد تمكنت من إتمام ما نسبته 19٪ من التمويلات التي تحتاج إليها لعام 2012.

وأضاف أن أبرز العناوين الرئيسية في هذا النطاق كانت متعلقة بمساعي صندوق النقد الدولي لزيادة قدرته الاقراضية بمقدار 500 مليار يورو والتي عملت على تهيئة مخاوف المستثمرين، وبالتالي فقد أتت ردود فعل السوق ايجابية بالرغم من قيام وزارة المالية الأميركية بنفي أي نية لها في الحصول على المزيد من الموارد لصندوق النقد الدولي، فضلا عن تصريح ويدمان وهو محافظ البنك المركزي الألماني Bundesbank عن توقعاته بصدور معطيات اقتصادية سلبية استثنائية تطال منطقة اليورو، وبالتالي فقد أكد على معارضته لقيام البنك المركزي الاوروبي بالشراء غير المحدود للسندات الحكومية في المنطقة. هذا ويكمن الدافع الحقيقي لمؤشرات الثقة بالسوق في المفاوضات حول مشاركة القطاع الخاص لحل أزمة الديون اليونانية، والتي من الملاحظ أنها تتركز حول اقتراح لإجراء اقتطاعات في النفقات يصل إلى حوالي 68٪، مع العلم أن التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الاطراف يبقى المشكلة الأهم في هذا الخصوص. وبالنتيجة فقد استمر رئيس الوزراء اليوناني باباديموس بتحذيراته بأنه سيفرض هذه الموافقة بالقوة في حال استدعت الحاجة إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تستمر وكالات التصنيف بشن حملاتها على المنطقة الاوروبية، حيث صرحت وكالة موديز عن حتمية خفض تصنيفات البنوك حول العالم خلال العام الحالي كما أكدت على سرعة تأثر معظم البنوك الاوروبية بأزمة الديون في المنطقة، وهو الامر الذي يعكس تراجع مؤشر ثقة المستثمرين بسبب الضعف العام الذي يعاني منه اقتصاد المنطقة. هذا وتتوقع وكالة موديز خفض التصنيف الائتماني لعدد من البنوك في اوروبا خلال الربع الاول من عام 2012.

أما في أسواق العملات الاجنبية، فقد استمر اليورو بالتراجع كما كان الحال خلال الفترة السابقة ، فبعد أن تراجع مع بداية الاسبوع إلى أدنى مستوى له عند 1,2626، تمكن اليورو من الارتفاع بشكل قوي ليصل إلى 1,2930مع نهاية الاسبوع. وبالرغم من التراجع الذي شهده مؤشر الامم المتحدة العالمي لثقة المستثمرين خلال شهر ديسمبر، فضلا عن تصريح صحيفة «ذا غارديان» بأن حجم الدين العالمي قد وصل إلى 500٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وافاد التقرير بان مؤشر الاسعار الاستهلاكية في الولايات المتحدة استقر من جديد إذ بقي ثابتا خلال شهر ديسمبر وبحيث بلغ مستوى التضخم 3,0٪ وذلك من 3,9٪ خلال شهر سبتمبر، كما أن مؤشر الاسعار الاستهلاكية الاساسي ـ والذي لا يشتمل على أسعار المواد الغذائية والطاقة، فقد ارتفع خلال شهر ديسمبر بنسبة 0,1٪ شهريا وذلك طبقا للتوقعات، بالرغم من أنه بقي دون تغيير مقارنة بشهر نوفمبر.

وبحسب بنك الاحتياطي الفيدرالي، فمن المرجح أن تبقى معدلات التضخم عند هذا المستوى حتى الربع الثاني وذلك قبل أن تبدأ بالتراجع تدريجيا خلال العام الحالي. وقال التقرير ان مؤشر نيويورك الصناعي شهد ارتفاعا خلال شهر يناير هو الاسرع منذ 9 شهور، فقد ارتفع المؤشر العام لقطاع الاعمال من 8,2 خلال شهر ديسمبر إلى 13,5، وذلك مقارنة بحد 11 المتوقع. الجدير بالذكر أن المؤشر قد بدأ بالارتفاع بشكل قوي ومستمر خلال الفترة الحالية وذلك بعد أن كان قابعا بين شهري يونيو واكتوبر دون مستوى الصفر، أما مؤشر طلبات التصنيع الجديدة فقد ارتفع بثمانية نقاط ليصل إلى 13,7، كما ارتفع مؤشر شحن البضائع ليصل إلى 21,7، فضلا عن أن مؤشرات سوق العمل قد أتت على نحو ايجابي حيث ارتفعت معدلات التوظيف. أما المؤشرات المستقبلية فقد أظهرت ارتفاعا أكثر ايجابية الأشهر الستة القادمة، حيث ارتفع مؤشر مناخ الاعمال بمقدار 9 نقاط ليصل إلى 54,9 وهو المستوى الاعلى له منذ شهر يناير من عام 2011. ولفت التقرير إلى أن المفاوضات بين الحكومة اليونانية والقطاع الخاص مستمرة وذلك في محاولة للتوصل إلى صفقة تبادل ديون ناجحة وذلك لتجنب تخلف اليونان عن دفع ديونها، هذا وقد وافق القادة الاوروبيون كذلك على عدم زيادة حجم برنامج آلية الاستقرار الاوروبي ـ صندوق الاستقرار المالي الوروبي وابقائه عند 500 مليار يورو، علما أنهم سيعيدون النظر في هذا الامر مع حلول شهر مارس حيث من الممكن أن تتم زيادة حجم الصندوق بعد أن يبدأ مجلس المحافظين الدائم الخاص بالصندوق بالعمل رسميا وذلك وفقا لمسودة الاتفاقية المقترحة. وأخيرا، فإن معاهدة برنامج آلية الاستقرار الاوروبي ستهدف إلى خلق بعض الحوافز وذلك للحصول على الموافقة لبدء العمل بالاتفاقية النقدية المقترحة، وبهذا فإن الدول التي ستقر هذه الاتفاقية ستمتلك وحدها حق الدخول ضمن برنامج آلية الاستقرار الاوروبي. وفي المقابل، أعلن صندوق النقد الدولي يوم الاربعاء أنه يسعى للحصول على 500 مليار يورو إضافية تكون متوافرة للاقراض وذلك لتعزيز عملية النمو الاقتصادي العالمي. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، يحتاج العالم إلى تريليون دولار أميركي خلال الأعوام القادمة لتمويل القروض الخاصة بالبلدان التي تعاني صعوبات في تسديد ديونها قصيرة الاجل، أو استنادا إلى المخاوف حول بروز المزيد من الاضطرابات في اسواق السندات التي تعاني الكثير من التقلبات. وباعتبار أن الصندوق يمتلك ما قيمته 380 مليار دولار أميركي تقريبا من السعة الاقراضية غير المستخدمة، فهو يسعى إلى تأمين مبلغ 500 مليار دولار أميركي إضافي يكون جاهزا للإقراض، وذلك بالاضافة إلى 100 مليون دولار أميركي كمبلغ احتياط. هذا ويضاف الى هذه المبالغ الجديدة مبلغ 200 مليار دولار الذي ستقوم البلدان الاوروبية بتسديده مع حلول شهر ديسمبر. وقد صرح احد المدراء لدى وكالة فيتش بأنه لا مهرب من أن اليونان ستتخلف قريبا عن سداد دينها الكبير وذلك بحسب تقرير اصدرته رويترز يوم الثلاثاء، فقد صرح ادوارد باركر وهو المدير الاداري للمجموعة السيادية وفوق-وطنية التابعة لوكالة فيتش في منطقة اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا بأن هذا اليوم آت لا محالة، مع العلم أن تخلف اليونان عن سداد ديونها لن يكون على نحو مخالف للنظام كما يتخوف البعض، فقد أضاف باركر أن الخطر الاكبر هو أن تتخلف اليونان عن السداد بشكل مخالف للنظام والذي من شأنه أن يشكل ضربة قوية للاسواق العالمية بالإضافة إلى أنه سيتسبب مستقبلا في وضع شروط أكثر حزما على الديون الممنوحة للبلدان الاخرى والتي تتخبط بديونها الحالية. شن الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي هجوما على وكالات التصنيف خلال الاسبوع الحالي وذلك كردة فعل على خفض تصنيف AAA السيادي لفرنسا، حيث صرح بأن هذه الوكالات لا تملك الحق بتحديد السياسة الاقتصادية لفرنسا، كما شدد ساركوزي على أهمية تعزيز النمو الاقتصادي ومستوى التنافسية وذلك لانتشال اوروبا من ازمة الديون التي تتخبط فيها. كما صرح ساركوزي خلال مؤتمر صحافي عقد في مدريد والذي تلا اجتماعه مع رئيس الوزراء الاسباني ماريانو راجوي بأن كل ما عليها فرنسا فعله هو الرد بكل هدوء ووضع الامور ضمن نصابها الصحيح، فهذه القرارات لن تتسبب في أي تغيير بحسب الرئيس ساركوزي، باعتبار أن إحداث التغيير الحقيقي يكمن في تقليل الانفاق وتعزيز التنافسية، كما اشار ساركوزي الى أنه وفي حين أقدمت وكالة تصنيف واحدة على خفض تصنيف فرنسا للديون السيادية، ففي المقابل قامت وكالة أخرى بالتأكيد على محافظة فرنسا على تقييم AAA الخاص بها.

مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 45٪ كأرباح نقدية

آل ثاني: 1,2 مليار ريال أرباح بنك الدوحة في 2011 بنمو 17,7٪

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني أن مجلس إدارة البنك قد صادق على مسودة النتائج المالية المدققة للبنك للعام 2011، حيث صرح بأن أرباح البنك قد وصلت إلى 1,241 مليار ريال قطري بالمقارنة مع مليار و54 مليون ريال قطري في عام 2010 مسجلا بذلك نموا ملحوظا في صافي الأرباح بنسبة 17,7٪.

وقال ان مجلس الإدارة قد قرر تقديم توصية إلى الجمعية العمومية للبنك للموافقة على توزيع أرباح نقدية إلى المساهمين بنسبة 45٪ من رأس المال المدفوع أي بواقع 4,50 ريالات قطرية لكل سهم.مشيرا إلى ان مجلس الإدارة سوف يدرس خلال هذا العام مسألة زيادة رأس مال البنك. كما أفاد بأن النتائج المالية المدققة للبنك، وصافي الأرباح المعلن، والتوصية المتعلقة بنسبة توزيعات الأرباح ستخضع كلها لموافقة الجهات الرقابية والتنظيمية المعنية في دولة قطر بالإضافة إلى موافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

واضاف قائلا: إن البنك قد حقق نسب نمو ملحوظة في كل المؤشرات المالية. فقد ارتفع إجمالي الموجودات من 47,2 مليار ريال قطري في عام 2010 إلى 52,4 مليار ريال قطري في عام 2011 أي بنسبة نمو بلغت 11٪.

كما سجل البنك زيادة في إجمالي القروض والسلف بنسبة 15,7٪ لتصل إلى 30,7 مليار ريال قطري في عام 2011 بالمقارنة مع 26,5 مليار ريال قطري في عام 2010. بينما نمت ودائع العملاء بنسبة 2,8٪ لتصل إلى 31,7 مليار ريال قطري في عام 2011 بالمقارنة مع 30,8 مليار ريال قطري عام 2010. ووصلت حقوق ملكية المساهمين مع نهاية عام 2011 إلى 7,1 مليارات ريال قطري أي مسجلة زيادة نسبتها 17,3٪ عن العام الماضي.وبلغ العائد لكل سهم ما قيمته 6,03 ريالات قطري. كما حقق البنك نسب عوائد مرتفعة على متوسط حقوق المساهمين وعلى متوسط إجمالي الموجودات تعادل 22,0٪ و2,49٪ على التوالي.

لفت إلى أن البنك قد حقق نسبة نمو في الإيرادات التشغيلية تعادل 11,4٪ حيث ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية من 2,1 مليار ريال قطري عام 2010 إلى 2,3 مليار ريال قطري عام 2011. وقال ان متوسط العائد على السهم من الأرباح قد بلغ 6 ريالات قطري وأن نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين بلغت 22,2٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات بلغت 2,49٪.

وفي ختام حديثه أكد الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني أن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سيعملان معا من أجل تحقيق جميع الأهداف الموضوعة في الخطة الإستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة.

وترجع النتائج الناجحة التي حققها بنك الدوحة بشكل أساسي إلى استراتيجية البنك التي ترمي إلى الابتكار والتنويع والاستفادة من مختلف الفرص السوقية المتاحة لتعود بنفع أكبر على بنك الدوحة في خضم سعيه المستمر لزيادة القيمة المتحققة للمساهمين.

من جانبه، سلط ـ الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة ر. سيتارامان الضوء على رؤية قطر الوطنية 2030 وقال إن بنك الدوحة يسعى بصفة مستمرة لخلق فرص عمل للمواطنين القطريين والمساهمة بشكل كامل وفعال في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية التي حددها سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر. وقد تبنت إدارة بنك الدوحة خطة خمسية تهدف إلى زيادة نسبة الموظفين القطريين في كل دائرة من دوائر البنك من خلال تنفيذ عدد من الخطط التي تهدف إلى جذب الإمكانات البشرية الوطنية والاحتفاظ بها من خلال إدراجهم في برامج تدريبية وتطويرية تعمل على دفعهم قدما ومد يد العون لهم للتمكن من الارتقاء إلى درجات وظيفية أعلى. وقد أثبت البرنامج فاعليته، إذ زادت نسبة الموظفين القطريين على 25٪ في عام 2011.

وامتثالا لتعليمات مصرف قطر المركزي والتي تحظر على البنوك التقليدية الدخول في معاملات مصرفية إسلامية جديدة، فقد تم إغلاق عمليات الدوحة الإسلامي بنهاية عام 2011.

من ناحية أخرى، فقد شهد عام 2011 افتتاح مكاتب تمثيلية جديدة في كل من أبوظبي وألمانيا. كما حصل البنك على ترخيص لإقامة فرع له في إمارة أبوظبي، ومن المقرر أن يبدأ الفرع عملياته بشكل كامل في بداية عام 2012.

وبالنسبة للفروع الجديدة، فقد افتتح بنك الدوحة فرعين جديدين في كل من منطقة أم صلال ومنطقة أسباير بالإضافة إلى ثلاثة فروع إلكترونية جديدة في كل من معيذر، ومبنى شركة قطر للبترول في شارع الهندسة، ومجمع باركو مول التجاري.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، قال سيتارامان إن بنك الدوحة قد أطلق عرض الاسترداد النقدي المتميز الذي وصلت نسبته إلى 25٪، هذا بالإضافة إلى تقديم العديد من الفرص الفريدة الأخرى لحاملي بطاقة دريم الائتمانية المجانية. أما برنامج الدانة الذي يحمل في طياته 20,22 كيلوغراما من الذهب كجوائز كبرى، فقد أثبت تفوقه الكبير بسبب تقديمه لأكبر عدد من الفرص والجوائز لأكبر عدد من الفائزين.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الدولية، قال سيتارامان إن بنك الدوحة قد أبرم اتفاقية مع كل من بنك أكبانك، والبنك الوطني المحدود في بنغلاديش وذلك لتحويل الأموال من قطر إلى تركيا وبنغلاديش. وستمكن هذه الاتفاقيات عملاءنا الكرام من تحويل أموالهم بسهولة ويسر.وأكد سيتارامان في معرض تناوله لخطط البنك المستقبلية قريبة الأجل أن البنك يتطلع لأن يكون العام 2012 عاما يقدم فيه البنك قيمة مضافة لعملائه. فقد سعى بنك الدوحة على الدوام إلى وضع العميل في مقدمة أولوياته، إذ تنصب جميع المبادرات التي يتبناها البنك بشكل أو بآخر في مصلحة العميل. وتماشيا مع الخطة الإستراتيجية التي ينتهجها البنك فهو يسعى لتعزيز خدمة العملاء، وطرح المنتجات والخدمات الجديدة، والتقليل من آثار انبعاثات الكربون من خلال إنشاء بورصة الكربون، وهي من بين الأمور التي ستساهم في إضافة القيمة للعملاء والتي سيتم تطبيقها هذا العام. وقد عزا سيتارامان نجاحات بنك الدوحة إلى الرؤية السديدة لمجلس الإدارة وإلى المستوى العالي من الالتزام من قبل الإدارة والموظفين وإلى الاهتمام بالعملاء، وامتلاك البنك لأفضل باقة من المنتجات والخدمات والتحسين المستمر فيها. وختم حديثه مؤكدا على الالتزام بمواصلة النمو والربحية، وتحقيق طموحات المساهمين والعملاء، والحفاظ على تميز البنك من حيث الأداء والابتكار والأمن والجودة.

الشيخ فهد بن محمد آل ثاني

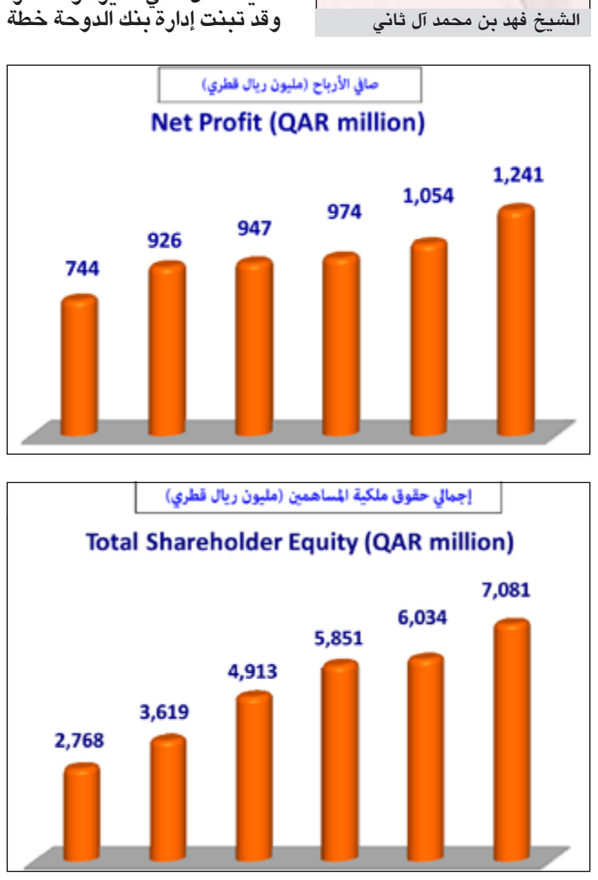

الغانم: «الغرفة» تحرص على تفعيل التبادل التجاري الكويتي ـ الإيطالي

علي الغانم خلال لقائه السفير الإيطالي

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم أمس السفير الايطالي لدى الكويت فابريتسيو نيكوليتي. وتأتي هذه الزيارة بمناسبة تولي نيكوليتي مهام منصبه الجديد كسفير لبلاده في الكويت.

في بداية اللقاء رحب الغانم بضيفه وأشاد بالعلاقات التي تربط الكويت مع ايطاليا الصديقة في جميع المجالات خاصة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية الاستثمارية مؤكدا اهتمام وحرص الغرفة على تفعيل التبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

من جانبه عبر السفير عن سعادته بتعيينه سفيرا لبلده بالكويت ووعد بأن يبذل قصارى جهده في توطيد العلاقة التجارية بين الكويت وايطاليا وأبدى رغبته في التواصل بين الغرفة والسفارة بتبادل المعلومات، حيث بات مطلبا ضروريا لتفعيل وزيادة سبل التعاون التجاري بين البلدين الصديقين وتوفير الفرص الواعدة للمستثمرين وعرضها عن قرب من خلال زيارة الوفود المتبادلة.

وفي نهاية اللقاء تمنى الغانم كل التوفيق والنجاح للسفير الايطالي لتحقيق الاهداف المرجوة وأكد على استعداد الغرفة التام لتقديم جميع الخدمات التي من شأنها النهوض بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

«طيران الخليج» تستخدم خدمة الحافلات المجانية بين مدن بنغلادش

استهلت شركة طيران الخليج ـ الناقلة الوطنية لمملكة البحرين ـ العام الجديد بإدخال خدمة النقل بالحافلات المجانية بين ثلاث مدن رئيسية في بنغلادش، وهي «شيتاغونغ ـ وسيلهت ـ ودكا»، وذلك بغية تسهيل حركة النقل من وإلى اكبر المطارات في العاصمة البنغالية مطار شاه جلال الدولي.

وعلق رئيس القطاع التجاري لطيران الخليج كريم مخلوف قائلا: ان خدمة الحافلة المجانية هي خطوة أخرى نحو الاقتراب من عملائنا، وهي دافع قوي من تواجدنا في السوق البنغلاديشي. حيث إن عددا كبير من المسافرين على رحلات البحرين ـ دكا يأتون من مناطق شيتاغونغ وسيلهت. ومن خلال هذه الخدمة المجانية ستوفر لهم الحافلات وسيلة مواصلات مريحة تمكنهم من التنقل المباشر من بيوتهم الى المطار وبالعكس.

واضاف «إن قسما كبيرا من عملائنا في بنغلادش يعملون في منطقة الخليج بالإضافة إلى اعداد كبيرة تعمل في مختلف الدول الاوروبية، ومع وجود 300 رحلة جوية في الأسبوع بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، فان طيران الخليج توفر العديد من رحلات الربط من أجلهم».

واختتم مخلوف قائلا: «إننا ندرك أهمية عملائنا في بنغلادش الذين تشكل لهم البحرين إما وجهة أخيرة أو نقطة عبور (ترانزيت) إقليمية، لذا، نستمر بالاستثمار في هذا السوق، لنعرض خدمات أكثر لعملائنا».

«بيتك»: أكثر من 6 آلاف عميل استفادوا من برنامج الخصومات بالتعاون مع «إنتركونتيننتال هوتيلز»

أكد نائب مدير إدارة البطاقات المصرفية سالم الدويسان، أن بيت التمويل الكويتي يبدي استعداده للتعاون مع المؤسسات التجارية والاقتصادية في البلاد، لتحقيق صالح جميع الأطراف من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة مبيعات التجار وأصحاب الأعمال، بالإضافة إلى منح العملاء مزايا حصرية تساعد على تحقيق هذه الأهداف، مشيرا إلى أن اتفاقية التعاون التي وقعها «بيتك» مع مجموعة فنادق إنتركونتيننتال تعد مثالا على هذه الشراكة التي يجب أن تسود بين مؤسسات المجتمع.

وقال الدويسان في تصريح صحافي: لقي البرنامج الترويجي الذي أطلقه «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات مسبقة الدفع بالتعاون مع مجموعة فنادق انتركونتيننتال هوتيلز ـ الكويت، تجاوبا كبيرا منذ إطلاقه في يوليو الماضي، حيث نجح البرنامج في استقطاب نحو 6 آلاف عميل حتى الآن استفادوا من المزايا والخصومات التي يقدمها، في إضافة جديدة إلى انجازات «بيتك» الهادفة إلى نشر ثقافة استخدام بطاقات الائتمان عند الدفع داخل وخارج الكويت بديلا عن النقود، والمساهمة في تنشيط حركة المبيعات والاقتصاد المحلي.

ويتوقع أن يتضاعف عدد العملاء المستفيدين من البرنامج خلال الفترة المقبلة، حيث تم تسويقه بين أكثر من 40 ألف عميل تسلموا بطاقات «بريفليج كلوب» للمشاركة وأبدى عدد كبير منهم اهتمامه بالبرنامج. وأضاف ان البرنامج يتيح لجميع عملاء «بيتك» حاملي بطاقات مسبقة الدفع (الخير ـ الأسرة ـ حسابي للشباب) خصومات تصل إلى 25٪ وبطاقة وكوبون خصم يصل إلى 50٪ في 35 مطعما من مطاعم مجموعة انتركونتيننتال هوتيلز في الكويت، والتي تعد من أفضل المطاعم وأكثرها تنوعا. كما يمكن لجميع عملاء «بيتك» من حملة البطاقات الائتمانية أن يتمتعوا بمميزات فنادق كراون بلازا وهوليداي إن السالمية والتي تشمل الغرف والأفراح وعضوية النوادي الصحية والبوفيهات الخارجية وذلك بالأقساط المريحة لمدة 9 شهور لأول مرة في الكويت والشرق الأوسط.

واعرب الدويسان عن اعتزاز «بيتك» بالشراكة الاستراتيجية التي تربطه بمجموعة فنادق إنتركونتيننتال، التي تعد أحد أبرز العلامات التجارية في عالم صناعة الفنادق والتي تمتد لأكثر من عشر سنوات، مؤكدا على حرص المؤسستين على تعزيز هذه الشراكة لتقديم أفضل خدمة للعملاء بأعلى مستوى من الجودة.

وأشار إلى أن «بيتك» يؤكد مجددا على اهتمامه بانتقاء البرامج الترويجية التي تتناسب مع تطلعات العملاء وذلك في إطار سعيه لتعزيز الحصة السوقية في سوق البطاقات المصرفية محليا، علاوة على تشجيعهم على استخدام البطاقات البلاستيكية في الدفع كأسلوب حضاري وآمن، حيث ان «بيتك» يوظف مختلف الجهود في سبيل المحافظة على أمان العمليات التي يجريها عملاؤه من خلال توفير وسائل الحماية وفق أحدث وسائل التكنولوجيا.

سالم الدويسان

«الكويتية ـ الصينية»: النمو الصيني يفوق التوقعات ويدعم ثقة المستثمرين

قال تحليل الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية ان أسواق الأسهم الآسيوية شهدت ازدهارا ـ الثلاثاء الماضي ـ بعد أن ضخت بيانات الناتج الاقتصادي الصيني لعام 2011 المزيد من الثقة في المستثمرين وقللت من مخاوفهم بشأن التطلعات عن النمو المتوقع للصين.

وأضاف التحليل أن البيانات أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وهو مقياس للنشاط الاقتصادي، قد ارتفع بنسبة 8,9٪ خلال الربع الأخير من 2011 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق، وفاق هذا الارتفاع ما كان متوقعا وهو نسبة 8,7٪.

وساهم هذا الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بشكل ملحوظ جدا وبنسبة 9,2٪ في نهاية عام 2011. ومقارنة بنتائج عام 2010، كانت الصين قد حققت معدل نمو عاليا جدا بلغ نسبة 10,4٪ على أساس سنوي، دفعته زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق الحزمات التحفيزية وقفزة الانتعاش من التباطؤ الذي نتج عن الأزمة المالية. وكان المستثمرون والاقتصاديون يخشون من أن يعاني النمو الصيني من صدمة التباطؤ الاقتصادي السريع، وهو ما يسمى بـ «الهبوط القوي»، وذلك بسبب ضعف الطلب الأوروبي والأميركي على الصادرات الصينية، ما يعرض أسعار العقارات والاستثمارات الأجنبية إلى التراجع. وبين التحليل أن الاقتصاد الصيني أثبت مرونته، فعندما انخفض مستوى الطلب على الصادرات الصينية، كان الاستهلاك المحلي مرنا أيضا وداعما للاقتصاد. وعلى الرغم من أن مساهمة النشاطات الصناعية في النمو بلغت ذروتها في عام 2010، ومن المتوقع أن تتباطأ أكثر، فإن المساهمة النامية لقطاع الخدمات في النمو بشكل عام تدل على مرونة الاقتصاد الصيني في ظل التباطؤ العالمي بفضل مستوى الطلب المحلي القوي.

وقد أثرت المخاوف حول أوروبا والولايات المتحدة وتباطؤ اقتصاد الصين سلبا على الأسواق المالية، ولكن المستثمرين الآن يترقبون سياسة نقدية أقل حزما من البنك المركزي الصيني. وسيدعم تخفيف السياسة النقدية، كخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي ومعدلات الفائدة، زيادة النمو الاقتصادي وهو ما سيسهل بالتالي عملية الإقراض ويخفف من تكلفتها، بعد أن كانت الصين تشدد سياساتها النقدية لفترة من الزمن. وقد انخفض معدل التضخم حاليا بنسبة ملحوظة بلغت 4,1٪ في شهر ديسمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوقع التحليل ان الحكومة الصينية ستواصل تخفيف سياستها تدريجيا (دون تقليص معدل الفائدة مباشرة) إلى أن تستقر الضغوط على مستوى التضخم.

واضاف: «مكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد ـ معدل للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات (حجم) وأسعار السلع المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الوطني في الصين، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، الذي يقيس الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأولي أو قطاع الانتاج والذي يتضمن المواد الخام والمواد الغذائية الأساسية والتعدين وغيرها، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي الذي يتضمن نشاطات الصناعة والتجهيز والبناء، وأخيرا قطاع الخدمات مثل البيع بالتجزئة والنقل والترفيه والسياحة.

وتوصل التحليل الى ان نمو الاقتصاد الصيني قد فاق نمو معظم الاقتصادات العالمية الأخرى، غير أنه شهد انخفاضا تدريجيا خلال الفصول الربعية الستة الأخيرة. ومن المتوقع أن يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2012 ما بين 8,4٪ و8,6٪، وهو أقل مما كان عليه في 2011 حين بلغ 9,2٪.

وقال ان المخاوف تتزايد اليوم من أن تؤثر الأوضاع الاقتصادية العالمية الكلية المتدهورة على النمو الصيني القوي وأن تعيقه عن تحقيق المستوى المتوقع، ومن هذه العوائق نرى أزمة الديون الأوروبية والخلاف السياسي في الولايات المتحدة الذي يعيق وضع سياسات إصلاحية هامة يحتاج لها الاقتصاد. وبسبب هذه العوامل، ارتفعت درجة تجنب المخاطرة لدى المستثمرين وتدفقت رؤوس المال إلى خارج الأسواق الناشئة، بما فيها الصين على الرغم من اقتصادها المرن. في الوقت الحالي، تنتظر الأسواق المالية من البنك المركزي الصيني أن يخفف سياسته النقدية الضيقة حتى يشجع النمو في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المتأزمة، وسيكون بإمكان هذه الخطوة أن تجعل الأسهم الصينية أكثر جاذبية.

وقد أعلنت من ناحيتها الحكومة الصينية عن نيتها الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وخصوصا في القطاعات التي تخدم مجالي الصحة العامة والسكن الاجتماعي، كما تنوي أن تضيف محفزات لقطاعات الخدمات الصينية عن طريق خفض الضرائب.